

الردود على أسئلة الأخ ماهر عبد الواحد جريدة البيان الاماراتية صخر حبش (أبو نزار)

س1: ما هي المزاي والعيوب في استحداث موقع رئيس وزراء للسلطة الفلسطينية؟

ان ما يحكم أي سلطة سواء كانت دولة جمهورية أو ملكية، هو دستورها ونظامها الأساسي وهو الأمر الذي ينبع رسميا من إرادة شعب الدولة وليس مطروحا عليها من الخارج. وفي حالة السلطة الوطنية التي تشكلت نتيجة اتفاقيات الأمر الواقع، والتي تخضع لصيغة الحكم الذاتي فإنه في لحظات الانفراج والمسيرة السلمية التي كانت توحى بالأمل في عهد الرئيس كلينتون، ورئيس الوزراء الإسرائيلي رابين. لم يطرح احد صيغة تتعلق برئاسة الوزراء. وكان النظام الأساسي للسلطة الوطنية معلقا دون دون اهتمام. ولم يكن شعار الإصلاح السياسي مطروحا كذلك الى ان جاءت الانتفاضة نتيجة للموقف الوطني الثابت للأخ أبو عمار في كامب ديفيد، والذي رفض فيه الانصياع للضغوط والقبول بالمقترحات الإسرائيلية والأمريكية التي حاولت الابتزاز في مجالات قضايا الوضع النهائي والمتعلقة بحق العودة. والقدس والاستيطان والحدود والمياه وكذلك في حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس المباركة. وأصبح عرفات نتيجة موقفه الوطني الذي أيده الشعب بأكمله غير صالح في نظر الإدارة الأمريكية الجديدة وكذلك بالنسبة لشارون وحكومته العنصرية. وأصبح البحث عن رئيس وزراء ليس لهدف الإصلاح السياسي الفلسطيني وإنما لإحداث شرخ حقيقي داخل راس السلطة الفلسطينية تؤدي الى إنهاء دور عرفات. وهو ما يعني البحث عن شخص يقبل ويوافق على التعامل مع الصيغة التي رفضها عرفات. وقد عبر الشعب الفلسطيني عن تمسكه بالثوابت التي تمسك بها الأخ أبو عمار عندما حاول الإسرائيليون ليلة العشرين من أيلول سبتمبر 2002 تدمير المقاطعة على رأس من فيها. كانت الهبة الجماهيرية في منتصف تلك الليلة الإشارة لخطورة ما ستقدم عليه المنطقة في حال المساس بحياة الرئيس المنتخب للشعب الفلسطيني. كان التراجع الإسرائيلي تحت الضغط الأمريكي واضحا الأمر الذي بدأت فيه خارطة الطريق تتجه اتجاها آخر مرفوضا بالنسبة لحكومة شارون. ومع تأزم الوضع حول العراق وتجريده من أسلحة الدمار الشامل. وقدرة الأمم المتحدة على ان تفرض نفسها من خلال مجلس الأمن صاحبة القرار منعا للتفرد الأمريكي البريطاني، أصبح الأخ أبو عمار مقبولا من ثلاثة أرباع اللجنة الرباعية، وهي التي حاولت مؤخرا ان تقنع الأخ أبو عمار بالموافقة على تعيين رئيس وزراء.

هذا التعيين الأخير جاء في ظل ظروف تدق فيها طبول الحرب، وتريد اللجنة الرباعية ان تظهر بشكل الحريص على الفصل بين قضية السلام الفلسطيني الإسرائيلي بعيدا عن قضية الحرب التي تدق أمريكا طبولها، وبحيث يصبح الاهتمام بحل القضية الفلسطينية مجرد رشوة للعرب والمسلمين توحى بان أمريكا لا تعتمد سياسة ازدواجية المكابيل، وهي أكذوبة مفضوحة في ظل المناخ الذي تستمر فيه حكومة شارون باعتماداتها وجرائمها المستمرة ضد الشعب الفلسطيني في جميع مجالات حياته.

لقد تم مؤخرا نشر مسودة دستور دولة فلسطين الذي ينص على وجود موقع رئيس للوزراء يتم تعيينه من خلال رئيس الدولة المنتخب. وهو أمر منطقي باعتباره يدخل في إطار الدستور الذي يحتاج الى موافقة الشعب والمؤسسات التشريعية وليس مفروضا بقرار خارجي سيء النوايا.

أما تعين رئيس وزراء في ظل الحصار والعمل على تحقيق هدف إبعاد أو تنحية أو تهيمش الأخ أبو عمار فهو مساس بالكرامة الفلسطينية. ولا اعتقد ان الممارسة العملية لهذه الضغوط ستعطي أكلها خلال شهر الحرب القادم الذي يحتاج فيه الأخ أبو عمار الى انقشاع ضباب يمكنه من خلاله ان يدعو الى اجتماع المجلس التشريعي والمجلس المركزي بحيث يعطي هذه الخطوة مسوولية جماعية وليست حالة فردية، تكرر غياب الديمقراطية من خلال دكتاتورية القوى الخارجية على صاحب القرار الفلسطيني تحت شعار التفرد والفردية.

س2: إلى أي مدى نجحت حركة فتح في العودة الى الطابع الشعبي للانتفاضة في ظل تعثر حوارات القاهرة ومواقف حماس والجهد الإسلامي؟

بعد الاجتياح الكامل للضفة الغربية والعدوان المستمر على قطاع غزة فقدت الانتفاضة بعدها الشعبي المكثف وأصبحت أكثر اقتصارا على المنتمين للقوى الوطنية والإسلامية. وفي الوقت الذي تظهر فيها بقايا البعد الشعبي للانتفاضة في قطاع غزة فقد انعدم ذلك في الضفة الغربية وأصبحت المواجهات التي تعبر عن المقاومة وكسر حالات منع التجول مجرد حالات فاش خلق أكثر منها حالات منظمة. لقد استطاع الجيش الإسرائيلي ان يعتقل أكثر المناضلين نشاطا في الانتفاضة والمقاومة. وهؤلاء الآلاف من المحركين للشارع ورغم صمودهم البطولي في السجون إلا أنهم تركوا فراغا ليس بالامكان تعويضه وخاصة في ظل السيطرة الكاملة على مفاصل الضفة الغربية وعلى طرقها. وتشكل الحواجز والحصارات وسوء الأحوال الاقتصادية ما يفرض على الناس البحث عن وسيلة للعيش والحياة منتظرين القدر القادم من تهديدات الحرب ضد العراق ومحاطين بالخوف من عملية إجرامية كبرى في ظل فوضى الحرب الأكبر إذا ما وقعت لا سمح الله. فالترحيل الجماعي للأسرى والمعتقلين خارج الوطن يشكل هاجسا كبيرا، وكذلك الترانسفير الشعبي. وهذا الواقع ليس من السهل فيه حث الحالة الشعبية الجماهيرية التي تعاني من الواقع الصعب، ولكنها في نفس الوقت تراكم داخلها ما قد ينفجر في لحظة قادمة في مواجهات شعبية عارمة هي من طبيعة شعبنا الفلسطيني الجبار الذي صمته وصبره وصموده لا بد ان يؤدي الى الانفجار.

س3: قراءتكم لتعدد المواقف الرسمية والفصائلية من خارطة الطريق الاميركية؟

على الرغم من انطلاق ما يسمى بخارطة الطريق انسجاما مع خطاب الرئيس بوش في 24 حزيران 2002، إلا أنها اعتمدت من لجنة رباعية تضم الى جانب الولايات المتحدة كلا من المجموعة الأوروبية وروسيا والأمم المتحدة. وهذا الرباعي يشكل بالنسبة للسلطة الفلسطينية دافعا للتعامل معها بعيدا عن الاستفراء الاميركي الذي كان قادرا على تغييب الراعي الروسي خلال مسيرة التسوية.

لقد كانت الملاحظات الأولى على خارطة الطريق في مسودتها الأولى هو الدعوة الاميركية الصريحة لتغيير القيادة الفلسطينية والدخول في عملية تطبيق تفاهات تبيت التي تدعو أول ما تدعو الى مواجهة بين السلطة الوطنية والفصائل والقوى المقاومة تحت عنوان الوقف الفوري للعنف والإرهاب والقيام بجهود ملموسة على الأرض لاعتقال وتوقيف الأشخاص والجماعات التي تشن وتخطط لهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في كل مكان. وتعبير (في كل مكان) يعطي حماية لجيش الاحتلال والمستوطنين؟، أي دعوة السلطة للقيام بدور الجيش الإسرائيلي في الاعتقالات وحمايته من المقاومة. وقد رفضت جميع القوى الوطنية والإسلامية هذه الصيغة وجاء تعامل السلطة الوطنية للتعامل مع خارطة في إطار إجراء تغييرات أساسية وجوهرية أصبحت في محصلتها غير مقبولة لحكومة شارون سواء قبل الانتخابات أو بعدها. وما محاولة إحياء هذه الخارطة في صيغتها الأخيرة، إلا كما اشترنا كورقة توت تغطي فيها الإدارة الاميركية

عورتها المنحازة للكيان الصهيوني وسفاحه شارون الذي لا يتوقف عن معارضته لخارطة الطريق وأداتها ليعطي الانطباع للعالم بان أميركا منحازة للفلسطينيين وذلك برفضها كل التعديلات التي طلبها شارون على الخارطة في صيغتها النهائية. لقد طلب شارون تثبيت صيغة استبدال القيادة الفلسطينية ب(قيادة جديدة ومختلفة) وذلك لضمان استبدال الأخ أبو عمار. وهو الأمر الذي لم يرد في الصيغة الأخيرة وتم استبداله بعبارة (عندما تكون للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بجدية ضد الإرهاب) وكذلك عبرت حكومة شارون عن رغبتها باستقرار الولايات المتحدة في المراقبة لتنفيذ الوثيقة وذلك لعدم ثقتها بالموقف الأوروبي والروسي ولرفضها إشراك الأمم المتحدة في العملية. ولكن الوثيقة نصت على ان اللجنة الرباعية ستلتقي بشكل دائم من اجل (تقييم أداء الطرفين). كما طلبت حكومة شارون استبعاد ذكر المبادرة السعودية ولكن الوثيقة نصت على انه (يجب ان تستند التسوية فيما تستند إليه على خطة الأمير عبد الله وان تضع حدا للاحتلال الذي بدا عام 1967).

كما ان الخطة لم تعد تتحدث عن تعيين رئيس وزراء كأمر إلزامي في المرحلة الأولى ولكن يتحدث عن رئيس وزراء انتقالي أو حكومة ذات صلاحيات ولكنها تشير الى هذا المنصب واجب الاستحداث بعد قيام الدولة وهو ما ينسجم مع الدستور الفلسطيني المقترح.

وجاءت محاولة الإخوة في مصر لتهديد الطريق أمام تحرك فلسطيني لوقف العنف في كل مكان من خلال الإعلان عن هدنة لمدة سنة. وهذه الجهود المصرية التي كانت مدعومة أوروبياً وأميركياً وسعودياً باءت بالفشل لعدم توصل الإخوة في حماس على موقف موحد ينسجم مع ما وافقت عليه بعض المنظمات الفلسطينية من خلال حوار القاهرة. واعتقد ان تحرك الإخوة في مصر ينطلق من حرصهم العميق على سد الطريق أمام شارون لاجتياح قطاع غزة الذي يعني المساس بالكرامة المصرية بشكل مباشر لما يعنيه القطاع المجاور لمصر والذي عاش سنوات طويلة تحت الإدارة المصرية من أهمية بالغة.

س4: هل لا زالت المخاوف كبيرة من إعادة احتلال قطاع غزة مع بدء العدوان الاميركي على العراق ومدى الاستعداد الفلسطيني لذلك؟

ان زخم التحرك المصري لمنع هذا العدوان يؤكد الخوف من حدوثه في حال بدء العدوان على العراق. وعلى الرغم من عدم رغبة أميركا لقيام اسرائيل باجتياح قطاع غزة، إلا ان المراهنة على شارون المغامر غير محمودة العواقب. ويمكن لمحاولة انتحارية كبرى ان تدفع شارون ويعلون وموفاز لاستكمال عملية التقطيع للقطاع والبدء التدريجي المركز لإعادة احتلاله. وهو الأمر الذي يقوم الجيش الإسرائيلي بتنفيذه يوميا في انتظار اللحظة الحاسمة، ولا اعتقد ان هنالك قدرة فلسطينية على منع الاجتياح مهما كانت المقاومة بطولية ومهما الحقت بالعدو من خسائر. ولا يمكن تلافى الاجتياح عسكريا وانما من خلال حماية دولية تشارك فيها اميركا انطلاقا من شعور بتهديد مصالحها في المنطقة.

س5: أجهزة الأمن الفلسطينية تجتهد في منع الهجمات المقاومة لهذا الاحتلال حتى في الأراضي المحتلة عام 1967 ما تعليقكم؟ وهل ستنتج السلطة في فرض الأمن من جانب واحد رغم استمرار العدوان الإسرائيلي؟

ليس لدى السلطة أي قدرة على منع المقاومة في الأراضي المحتلة عام 1967 حتى لو أراد بعض أفرادها ذلك. فهذا إخلال بالحق الذي كرسته الشرعية الدولية، أما التعاطي مع منع القيام بعمليات ذات طابع انتحاري يمكن وصفه بالإرهاب فهذا أيضا خارج عن قدرتها وعن قدرة الكيان الصهيوني نفسه. الطريق الوحيد لوقف أعمال العنف هو إلغاء أسبابها وهي ليس فقط العدوان المستمر وإعادة الاحتلال

لمناطق السلطة وإنما وجود جيش الاحتلال على الأراضي المحتلة عام 1967 وكذلك وجود ونشاطات الاستيطان، ولن يستطيع احد أن يطفى جذوة المقاومة بشكل مطلق ما دام الاحتلال قائماً، وبدون الانسحاب والعودة الى طاولة المفاوضات على أساس الاتفاقات فلا يمكن للأمن ان يتحقق على الجانبين.

مع التحية

صخر أبو نزار